

الهيئة تنتصر للشرعية الدستورية وتسقط «الجنرال العجوز»

يدرك المراقبون ان المشكلة لم تكن في احمد علي او يحيى صالح ، بيد ان جنودا أوفياء للوطن أمثالهم مستعدون للتضحية بأرواحهم من أجل الوطن والامن والاستقرار وليس بالمناصب فقط طالما ان ذلك يوقف جنون المتمردين ويهدئ من الحالة النفسية التي يعانون منها.. وقد رافق ذلك تهئية جعلت المتمردين يشعرون بزهو إنتصار كاذب بل لقد خرج حزب الإصلاح محتفلا رجلا ونساء بانتهاء التمرد... والجميع يدرك في الداخل والخارج ان علي محسن هو الذي قاد التمرد وليس غيره..

لقد جاءت قرارات الهيئة لتزيح علي محسن من المشهد السياسي نهائياً وتحكم عليه بالموت البطيء وهو الذي لم يتردد ذات يوم قريب وبغطرسته ان يعلن انه كان الرجل الأول في عهد الزعيم علي عبدالله صالح وبذلك تعمد الأيضا اي اعتبار حتى للاخ عبدربه منصور هادي الذي كان الرجل الثاني في البلاد، وهي رسالة وجهها بشكل واضح وفهمها الجميع ..

غير ان الأهم بعد صدور قرارات إعادة الهيئة

مخاوف من تكرار (الرجل الأول) لسيناريو 21 مارس

هو الالتزام بتنفيذها دون قيد او شرط .. ودون الحاجة الى الاستعانة بالحاضري لإطلاق تصريحات تحريضية ضد القرارات .. فالشعب وفي المقدمة المؤتمر الشعبي العام يؤيدون تلك القرارات جملة وتفصيلاً.. وليس من حق علي محسن او الحاضري ان يعترضوا على القرارات..

أحمد علي: نؤيد قرارات رئيس الجمهورية وتمثل انتصاراً للشرعية الدستورية

أكد العميد أحمد علي عبدالله صالح، تأييده الكامل لقرارات الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة- الخاصة بإعادة هيكلة الجيش، وقال من مقر اقامته في روما : نؤيد هذه القرارات تأييداً كاملاً ونعلن وقفنا مع الشرعية الدستورية من أجل الخروج بالوطن الى بر الأمان.

وقال مصدر عسكري ناطق بلسانه- حسب موقع «نبا نيوز» الخميس : «إن العميد أحمد علي عبدالله صالح وقف طوال فترة الأزمة السياسية مع الشرعية الدستورية، ولم يجيد عنها قيد أمثلة، وسيبقى موقفه راسخاً ومترجماً للإرادة الوطنية للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، وداعماً بقوة لكل قراراته التي تمثل انتصاراً للشرعية الدستورية».

وأشار المصدر إلى «أن العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح يعد نفسه جندياً من جنود الوطن الأوفياء، والمتفانيين في التضحية من أجله، ويشد على أيدي فخامة الأخ رئيس الجمهورية في كل ما يتخذ من قرارات من أجل الخروج بالوطن إلى بر الأمان، وحماية أمنه وسيادته الوطنية».



المسلحة. وتمنى أحمد الصوفي من رئيس الجمهورية الإمساك بزمام قيادة القوات المسلحة للدفاع عن حياض الوطن وتعزيز الأمن والاستقرار وصيانة الوحدة اليمنية وبما يساهم في أن تكون القوات المسلحة عنصراً فاعلاً في جعل اليمن جزءاً فاعلاً في محيطه الإقليمي والدولي، كما نصت عليه المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية .

وقال الصوفي: إن الخلافات السياسية والمواقف المتباينة لا تزعجها قوة السلاح وأن الشرعية الدستورية تستند في قوتها على الالتزام بتطلعات الشعب اليمني .

مؤكداً أن أحمد علي الذي بنى الحرس الجمهوري والقوات الخاصة قادر على انجاز أفضل من ذلك. معتبراً هذه القرارات تحريراً للمؤتمر الشعبي من أعباء تولي المؤسسات الأمنية والعسكرية التي كانت تثقل كاهله وتجرحه من بقايا التزاماته في السلطة بحيث بات حزياً قادراً على التعبير عن نفسه والاتصاف بجماهيره وتطلعاتهم والوفاء لرصيده التاريخي.

الصوفي: الهيئة حررت المؤتمر من أعباء أثقلت كاهله

من جانب آخر رحب السكرتير الصحفي لرئيس المؤتمر الشعبي العام أحمد الصوفي بالقرارات الجمهورية التي أصدرها المشير عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة- بشأن إعادة تنظيم وهيكله القوات

يذكر أن العميد عبدالله الحاضري- المتحدث باسم الفرقة الأولى مدرع المنحلة- انتقد بشدة قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي الأخيرة الخاصة بهيكلة الجيش واصفاً إياها بأنها جاءت لمصلحة سياسية وليست لمصلحة الجيش .

وقال الحاضري في حوار مع (قناة سهيل الفضائية التي يملكها حميد الاحمر) إن القرارات الأخيرة جعلت من الوية الصواريخ والوية الحماية الرئيسية إضافة إلى قوات العمليات الخاصة التي تضم القوات الخاصة.. وحدات مكافحة الإرهاب.. لواء مشاة جبلي.. لواء صاعقة.. جعلتها تابعة للرئيس مباشرة ومستقلة مالياً وإدارياً وهي ذات الإشكالية التي كانت تعاب على الحرس الجمهوري الذي كان يتبع الرئيس السابق مباشرة ولا يخضع لإشراف وزارة الدفاع.. ولعل إطلاق تصريحات كهذه توجي بأن علي محسن أكثر غضبا من قبل وتثير مخاف من تكرار سيناريو 21 مارس 2011م، خصوصاً وقد كشفت صحيفة «الأولى» عن لقاء ساخن بين اللواء محسن والرئيس هادي قبيل صدور قرارات الهيئة.. وقالت ان اجتماعاً ساخن عقد الثلاثاء الماضي بين الرئيس عبدربه منصور هادي واللواء علي محسن الاحمر، بحضور السفير الأمريكي وزير الدفاع والمبعوث الأممي، قبيل صدور قرارات هيئة الجيش.. مشيرة إلى انه تم تخيير اللواء علي محسن بين ان يكون قائداً للمنطقة الشمالية أو المنطقة الغربية أو ان يتولى موقع نائب رئيس هيئة الأركان (وهو الموقع الذي تعطيه الهيئة الجديدة صلاحيات واسعة على الجيش)، وقد رفض محسن في البداية هذه العروض، وانفعل النقاش بيه وبين الرئيس هادي، حيث خاطب الأخير بالقول : أنت تبني الجيش على أساس مناطقي، وإذا كنت تريد ان تبني جيشاً حقيقياً فعليك عزل أبنك من قيادة الوية الحماية الرئيسية، ثم غادر علي محسن الجلسة غاضباً، وقد لحقه وزير الدفاع وأعادته الى الاجتماع، وهناك تم ارضائه بطرح اسم عبدربه القشبي قائداً لقوات العمليات الخاصة والتي طبقاً للقرار الرئاسي تبدو أكبر وأهم وحدة عسكرية في التشكيل الجديدة، والقشبي قريب من اللواء علي محسن الاحمر، وهو شقيق حميد القشبي - قائد اللواء 210 المرباط في عمران .

يحيى صالح : نؤيد القرارات الشجاعة لرئيس الجمهورية

في أسرع ردود الأفعال تجاه قرارات الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- العسكرية المهمة التي أصدرها الأربعاء ، رحب العميد يحيى محمد عبدالله صالح- الذي قضى احد القرارات بتعيين بيدل عنه لرئاسة أركان قوات الامن المركزي- بتلك القرارات ووصفها بالشجاعة .. وجاء في رسالة وجهها للأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- نشرها على صفحته في فيس بوك ..



فخامة عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة تحبه طيبة وبعد نتقدم لفخامتكم بالتهنئة والتأييد لقراراتكم الشجاعة والمتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة والامن .. متمنين لهذه القرارات تحقيق مبتغاهما في تطوير قدرتنا الدفاعية والامنية والرفعة في اداء واجبها المقدس في الدفاع عن الوطن وصون استقراره .. ليظل وطننا موحداً عزيزاً مستقراً لجميع أبنائه.. فخامة الرئيس «خدمننا الوطن بأمانة وشرف وسنظل جنوداً أوفياء جاهزين دوماً لما يطلب منا.. عاشت الجمهورية اليمنية ..» المجد والخلود للشهداء الأبرار..

عميد / يحيى محمد عبدالله صالح

علي محسن يتمرد ويفرغ مخازن الفرقة من الأسلحة

الأسلحة الى مخازن جامعة اليمان ومنازل في الحصبة وصفوفان واخرى قريبة من الفرقة. وفي ذات السياق أكدت المصادر ان هناك حالة استنفار داخل معسكر الفرقة خوفاً من حدوث مواجهات بين جنود الفرقة والمليشيات التابعة للإصلاح والتي تم تجنيدها في الفرقة خلال فترة الأزمة ويهددون بتفجير الوضع إذا لم يفي علي محسن بوعودهم..

الجدير بالذكر ان صحيفة «البيان» الاماراتية قد نقلت عن مصادر ها القول: ان علي محسن رفض قرارات هيئة الجيش ويتمسك بقيادة الفرقة والمنطقة الشمالية والغربية.

المنطقتين العسكريتين الشمالية والغربية الامر الذي رفضه علي محسن وجاء على لسان ناطقه الرسمي ان تلك القرارات ليست في مصلحة الجيش بعد ان سبقه المنشق في بيان تأييد ولكنه اعقبه بتصريح يرفض فيه ضمناً تلك القرارات على لسان الحاضري.

وكشفت المصادر لـ«الميثاق» ان المتمرد علي محسن رفض السماح للجان العسكرية السنوية المكلفة من اللجنة العسكرية ووزارة الدفاع بحصر اسلحة الفرقة وممتلكاتها في الوقت الذي اكدت المصادر ان عملية نهب واسعة لمخازن الفرقة يشرف عليها علي محسن تتم منذ مطلع الاسبوع الماضي ويتم نقل تلك

> اكدت مصادر سياسية مطلعة ان المتمرد علي محسن الاحمر يرفض في تنفيذ قرارات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بإعادة هيكلة الجيش كما انه ما يزال يلتقي لمسؤولين في الدولة باعتباره قائد الفرقة والمنطقة ومن ذلك لقائه برئيس جامعة صنعاء حول اخراج مليشياته من داخل الجامعة وفرض على رئيس الجامعة عدم الخضوع لمطالب الطلاب المحتجين ضد عسكره الجامعة ونصت مواد فيها على الغاء الفرقة الأولى مدرع و فصل



المشهد السياسي



بقلم النائب/ عبدالله الخلاقي

> نظرنا للواقع السياسي في ظل ما مر به البلد ولا تزال تمر به، لاشك أن المشهد معقد أكثر من كل المراحل السابقة سواءً على الجانب السياسي عامة وما توصلت اليه الاطراف الموقعة على المبادرة الخليجية والتي يريد كل طرف أن يفسرهما بما يخدم مصلحته وخاصة الاخوة في المشترك، وكل ما نؤد من المبادرة هو من جانب الزعيم عندما تنازل ليحفظ اليمن إضافة الى إقصاء قيادات المؤتمر، ومن وجهة نظري- أتت مبادرة الخليج لتكسر الظلم ضد أبناء الجنوب حيث لم تعط هذه المبادرة أي اهتمام للقضية الجنوبية باعتبارها أهم قضية إذا أردنا حلولاً تجتنبنا تفجر الوضع مرة أخرى.. المبادرة ذكرت القضية الجنوبية فقط في الألية المزمنة لتنفيذ المبادرة، وأنا لست متفائلاً بنجاح هذا الحوار في هذا الوضع غير المستقر، وأعتقد أن هذا الحوار لا يمتد إلى ما يمكن هناك حوار جنوبي أو مبادرة أخرى لأبناء الجنوب ومن ثم الدعوة لحوار من أجل الاتفاق على الحوار حول كل قضايا اليمن يتم الاتفاق فيه على الخطوط العريضة إذا ردينا نجاحه.. غير ذلك سيكون الفشل - لا قدر الله- كارثياً وهذا ما لا نتمناه، أما على الجانب الاقتصادي والامني فالوضع خطير من خلال ما نراه من انفلات أمني وقتل وتفجيرات واستهداف قيادات وتهريب للأسلحة مما يندر ذلك أن البلد تمر بمرحلة خطيرة تتطلب التنازل من الجميع وفهم المرحلة، والجانب الاقتصادي أصبح هو الآخر خطيراً، وخلال العامين على الشعب وتحمل، وكان أكثر صبراً، ومع ذلك إذا لم تقم الحكومة بعمل معالجات سريعة وفورية فإن ثورة الجياع قائمة ضدها وكل الأحزاب التي كانت السبب بكل مصائب البلد.

وأود هنا أن أتقدم بخالص التحية للأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الرمز الوطني الذي لا نريد لأحد التشكيك بوطنيته وبحرصه على إخراج البلد من المأزق الذي تمر به، وأطالب الجميع بالتعاون معه باعتباره رئيس كل اليمنيين.. وأبناء المحافظات الجنوبية ينتظرون منه خطوات عملية وتنفيذية، فليس من حق أية جهة أن تحدد كيف تنصف أبناء شعبك.. هناك (20) نقطة من بينها إعادة المنقطعين، بينما على الواقع لا يوجد أي تنفيذ لذلك عكس ما تنفذه حكومة الوفاق التي رتبنا أوضاع كل من ينسحب الى أحزاب المذبح... التي الآخر هل أبناء المحافظات الجنوبية الذين سيشاركون في مؤتمر الحوار الوطني ليس لهم حق وراي فيما يخص هيكله الجيش؟ وهل الانتخابات القادمة لا تدخل في قضايا الحوار.. إذا ماذا بقي من قضايا للحوار حولها؟

أكد مخالفة وزير الكهرباء للتوجيهات الرئاسية

تقرير برلماني: شراء الطاقة يكبد الخزينة العامة 27 ملياراً

والتنمية والخطى بخصوص قرض صندوق التنمية الكويتي لتمويل مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل الحبييلين- البيضاء في أبريل 2012.

وبالنسبة للتوجيهات الرئاسية لتغطية احتياج بعض المحافظات من الطاقة الكهربائية فهي لم تتضمن- وفقاً للتقرير- الشراء بالأمر المباشر فوزارة الكهرباء والطاقة سارعت بتوقيع عقود شراء الطاقة بالأمر المباشر لبيعته لأنه تم فتح اعتمادات وزيادة معاناته للناس وخلق سخط عاجلة بين الشركات العديدة العاملة بهذا المجال للحصول على أقل الأسعار وأحسن الشروط، بل إن الوزارة لم تستند إلى تقارير فنية عن الاحتياج الفعلي لتلك المحافظات وقدره استيعاب الشبكات الموجودة بها على تعريف تلك الطاقة مثل محافظة مأرب التي تم رفع الطاقة المستأجرة بها من 8 إلى 22 ميجاوات.

ولاحظ التقرير أنه مر أكثر من سنة ومناقصات قطع الغيار لمعظم المحطات التي خرجت عن الخدمة لا تزال في أروقة الوزارة وهذا من الأسباب الرئيسية لحدوث عجز كبير في الطاقة التوليدية مما يؤدي إلى المزيد من الإطفاءات وزيادة معاناته للناس وخلق سخط جماهيري يعطي المبرر في الاستمرار في عقود شراء الطاقة تحت مبرر «الضرورة لتبني المحطورات». ومع بداية عام 2012 سيصل إجمالي عقود شراء الطاقة إلى 460 ميجاوات بقيمة إجمالية تقديرية 26,9 ريال بدون كلفة الديزل المستخدم والذي يصل قيمته إلى حوالي ضعف هذا المبلغ، أي أن الخزينة العامة ستوفر معظم ذلك المبلغ إذا قامت بتوفير قطع الغيار اللازم لمولداتها التي توقفت سواء ضمن المنظومة أو خارجها.

كما أن عقد APR «60» ميجاوات في محافظة عدن يزيد عن أسعار العقود الأخرى بنفس المحافظة بمبلغ يصل إلى أكثر من 22 مليون ريال في السنة، وعقد مجموعة السعدي الجديد «136» ميجاوات «تتمديد» إضافة» يزيد عن أسعاره السابقة الموقعة باسم أجيكو «1,8» سنت/ك و س بمبلغ مليار ريال تقريباً في السنة. وبين مختلف المحطات يفقد الموازنة العامة في حالة احتساب سعر الكيلووات ساعة بـ «2» سنت فقط أكثر من 77,5 مليون دولار أي ما يقارب 16,7 مليار ريال.

عقد مجموعة السعدي الجديد يزيد عن أسعاره باسم أجيكو بمبلغ مليار

قطع الغيار للمولدات التي تجاوزت ساعات تشغيلها الحد المسموح والكثير منها قد تتوقف نهائياً بل تم تأخير البت في المناقصات التي سبق ووافقت اللجنة العليا على وثائق المناقصات عام 2011 شريطة ضمان رصد المبالغ في موازنة 2012 وحتى الآن بعد مرور سنة لا زالت في أخذ ورد متناسين أن توقف حوالي 200 ميجاوات ضمن المنظومة وخارجها في مختلف المحطات يفقد الموازنة العامة في حالة احتساب سعر الكيلووات ساعة بـ «2» سنت فقط أكثر من 77,5 مليون دولار أي ما يقارب 16,7 مليار ريال.

وذكر التقرير أن لجنة الخدمات لم تلمس أي إجراءات عملية لتنفيذ توصية مجلس النواب التي تضمنها تقرير لجنتي الخدمات

كتب/ المحرر الاقتصادي



وكشف التقرير عن تراكم المديونية التي للمؤسسة العامة للكهرباء لدى الدوائر الحكومية نظراً لعدم تسديدها أولاً بأول والتي بلغ إجماليها 2,9 مليار ريال. وتوزعت هذه المديونية على جهات ذات السداد المركزي بمبلغ 1,4 مليار ريال ودواون عام الوزارات بمبلغ 2,2 مليار ريال وجهات مستقلة مالياً بمبلغ 2,4 مليار ريال والوحدات الاقتصادية بمبلغ 9,6 مليار ريال. وقال التقرير إن وزارة الكهرباء لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على تحصيل المديونية التي على الدوائر الحكومية أو العمل على خصمها مركزياً من حساب تلك الجهات.

شراء الطاقة

وأفاد التقرير بأنه تم توقيع عقود شراء طاقة جديدة بالأمر المباشر بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات بحيث رفعت كمية الطاقة المشتراة حتى وصلت في شهر أكتوبر 2012 لأكثر من 287 ميجاوات معظمها بأسعار أعلى مما كانت عليه وبشروط وامتيازات أكثر لصالح تلك الشركات المؤجرة، ولم يتم عمل أي معالجات لسرعة توفير